

موقوف على المقوم والمقتضى والاول فما يعرف
بمعرفة جميع اقسام المفعل الاسم والرف العالم
التي بمعرفة جميع اقسام المرفوع والمفعول والجر والفتحة
المفهوم غير الافراد فالوقوف هو التثنية دون الافراد
والموقف بالعكس كما ان تعريف الانسان بالحيوان
الناطق لا يتوقف على معرفة جميع اقسام الحيوان والناطق
بل يحصل بمفهومها فلتنم فيما يمكن معرفة افراد جنس
الغرض كما يقال المذكور واما اذا لم يكن كذا فيما نحن
فلا يدرى وجه الاجتنان ان اختلف الالف بتعامل خاص
شاعرا وباختلاف العوامل مقارفة لعدم وجوده في
توابع وان اولي مع انها اخصر ولا بين انواع المعنى
اراد ان يبين انواع المعرب بالنسبة اليه ليعلم اصناف
الانواع والنسب على ترتيب الالف فالاول الاصناف الاكبر
الانواع فظواهر الثمانية للثانيان وجدان الثالث للثالث والاول
فلهما ولهذا استغنى عن رفا ونصا وجر فالعرب
باذكية او بحرف اللين وكل ما يتما صهما او تماه وبعض
شهما فالاقسام الاربعة واسرار الالاول بقوله فالمراد

فلا

فلا كان هذا تفضيلا للمسبق عطفا بالفاء لكون مرتبة
بعده مرتبة الاجمال ويسمى هذا ترتيبا ذكرها نحو قوله
تعالى فاما الذين آمنوا فيعملون الية وقوله تعالى
فقال رب ان ابني من ابني الية والمراد بالمفرد ههنا
ما ليس بشيخ والاشجور عا بغيرية ذكرها بعدد وجمع
المكسر لانه لا يطلق في الاصطلاح الا على الجمع
وهو ما يتغير بناء واحده المتصرفان قال في
الايضا والمفصل ضم والمصرف بانه الذي يدخله
الحركات التثنية والتنوين لعدم نسبة الفعل وهما
لا يصدران المعرب بالحروف فلا يرد الاسماء الستة
واما الجواب بانها ملحقة بهما في حكمها فلا يدخل
في المفرد ففاسد لان الالحاق انما يكون فيما كان
في حكم المدحوب من كل وجه ككلاواتين وكعشرين
واول ولواريد بالمفرد ما سبق مع زيادة وليس في
حكمها ولو بوجه هذه مع كونه خارجا عن المعان الاربعة له
مقابلة المضارة المركب والجملة والمثنى والجمع وعدم نسبة
غير ففصول اذ فيه احوال في عمارة كونه الحقيقية وبعض